١ – ضعف الاستقرار الاقتصادي، الذي من مظاهره تقلبات الإنتاج في حجمه ونسبة تزايده، والتقلبات في التجارة الخارجية.

٢ – التبعية الاقتصادية الخارجية، ومن مظاهرها التبعية في التجارة الخارجية، والتبعية النقدية والمصرفية، وتبعية الاستثمار.

٣ – النظم الاقتصادية السيئة في كثير من البلدان العربية، من مثل أنظمة الملكية الفردية، وضعف القطاع العام، وضعف التخطيط.

٤ – اعتماد البلاد العربية على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى؛ لذلك نجد القطاع الزراعي متضخماً في البلاد العربية على حساب قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وهذا التضخم يرجع إلى اشتغال أيدٍ كثيرة جداً في هذا القطاع، دون أن يكون اشتغالها ذا ثمرة إنتاجية واضحة، إذ ان معظم المشتغلين في الزراعة نصف عاطلين لا يعملون إلا جانباً محدوداً من العام، ولا يقدمون من النتاج إلا ما يكفي لمعيشتهم في معظم الاحيان، وهكذا يسود ذلك الطراز من الاقتصاد الذي يدعى اقتصاد الكفاف[٤٥].

٥ – الزيادة السكانية التي تسير بمعدل ٣٪ وتسير للاعمار الصغيرة بمعدلات أكثر من ذلك.

٦ – موقف المجتمع موقفاً محافظاً بالنسبة لتعليم البنات؛ فبينما نجد أكثر من ٨٥٪ من البنين الذين هم في سن دخول السنة الابتدائية الأولى يقبلون في المدارس، نجد أن النسبة المقبولة للسنة ذاتها من البنات لا تزيد عن ٥٥٪. ويلاحظ لذلك، أن تعليم البنات يتقدّم ببطء شديد، فقد نمت نسبة الإناث المسجلات في التعليم الابتدائي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥ من ٢٥٪ إلى ٣٦٪ أي بزيادة ١١٪ على مدى خمسة وعشرين عاماً، وهي زيادة قليلة وبطيئة[٤٦].

٧ – عدم مراعاة مبدأ الإلزام الدقيق في التعليم الابتدائي، فنحن نجد أن نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية ممن هم في سن التعليم الابتدائي لا تزيد عن ٥٧٪، بمعنى ذلك أن نسبة كبيرة ما زالت خارج التعليم الابتدائي، وعددهم يقرب من أحد عشر مليون طفل ثلثاهم من البنات[٤٧].

٨ – محو الأمية يتقدم ببطء بالغ، ولا يبدو أنه يحظى بالعناية التي يستحقها، مع أن عدد الاميين بين من هم فوق سن الخامسة عشرة في الوطن العربي سنة ١٩٧٠ كان ٤٩,٩ مليون من الرجال والنساء، وكانت نسبتهم إلى السكان من نفس العمر ٧٢٪. وتدل المؤشرات كلها، على استفحال الامية بين البدو، وفي الريف، ثم إنها بين النساء أعلى بكثير منها بين الرجال. ومما يزيد هذه الحالة السيئة سوءاً، أن الجهود التي تبذل في الوطن العربي لمحو الأمية جهود ضعيفة، فمجموع ما أنفق في السنوات (١٩٧٢ - ١٩٧٧) في الدول العربية جميعها، على برامج محو الأمية، يقدّر بخمسين مليون دولار، ومجموع من شملتهم البرامج ثلاثة ملايين رجل وامرأة. والخطر وراء استشراء الأمية في الوطن العربي، يكمن في عدم تعميم التعليم الابتدائي؛ فقد حرّم أو تسرّب منه مثلاً بين ١٩٧٢ و١٩٧٧ عشرة ملايين طفل وطفلة[٤٨].